

"الماكينة الانتخابية" يديرها كنعان والسيد في ضوء المتغيرات السورية

الولاء للحدود المقياس الأبرز في إختيار دمشق لحلفائها

بقلم: نقولا ناصيف (جريدة النهار ٢٦/٦/٢٠٠٠)

قبل أشهر تحدّث رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط في أكثر من مناسبة عن رفضه سلفاً ضمّ النائب زاهر الخطيب الى لائحته في دائرة الشوف لانتخابات هذا الصيف، على غرار ما حصل في انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦، وإن تعرّض لضغوط سورية أو حتى طلب منه ذلك مجدداً. وقال في أكثر من مناسبة أن إنضمام الخطيب الى لائحته كان استجابة لطلب الرئيس الراحل حافظ الأسد. يومذاك، ترك كلام جنبلاط استياء لدى المسؤولين السوريين لخوضه في الموضوع على هذا النحو، وكشفه أن الرئيس السوري بالذات طلب منه ضمّ الخطيب الى لائحته في سابقة لا مثيل لها، هي أن يُذكر أن الأسد يولي اهتماماً خاصاً وشخصياً لانجاح نائب ما - أي نائب - في الانتخابات النيابية. وما لبث أن تسبّب كلام جنبلاط بأزمة في علاقته بدمشق وانقطع هو ونائباً كتلته البرلمانية مروان حماده وأكرم شهاب عن زيارة المسؤولين السوريين. وسرعان ما ساهم بعض الوساطات في إعادة ترتيب العلاقة جزئياً بين الطرفين، بزيارات قام بها حماده وشهاب لمسؤولين سوريين، من غير أن يعلن تماماً عن مصالحة جنبلاط ودمشق.

أما ما يتجاوز هذه المعطيات، فهو أن كلام جنبلاط آنذاك أثار مشكلة ضاعفت من استياء المراجع السورية إذ تكشف لهم أن الرئيس الراحل لم يطلب مرة ضمّ الخطيب الى لائحة جنبلاط، لا في انتخابات ١٩٩٢ ولا في انتخابات ١٩٩٦، بل ثمة بين المسؤولين السوريين في ذلك الحين من نسب اليه هذا الطلب بغية إدارة هادئة وناجحة لانتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦.

وقيل أيضاً أن جنبلاط سُئل، على أثر الكلام الذي أدلى به، عن الجهة التي نقلت اليه طلب الرئيس الراحل، فاكتمى بالقول أنه يلتقي في الغالب ثلاثة مسؤولين سوريين معنيين بالملف اللبناني. لكنه لم يُسمّ من هؤلاء المسؤول ناقل الطلب الذي خلف انطباعاً لم يُرض تلك المراجع السورية باظهار دمشق، ولسان رئيسها الراحل خصوصاً، أنها معنية بنيابة هذا المرشح أو ذاك الى الحد الذي يقتضي تدخل الأسد بالذات. إذ لا يذكر اللبنانيون الا حالات نادرة على امتداد ٢٥ عاماً من الوجود السياسي والعسكري السوري في لبنان أظهر فيها الأسد اهتماماً شخصياً وعلنياً بقيادات لبنانية في ظروف مختلفة ومتباعدة ولا صلة لها في الضرورة باستحقاقات سياسية محضة، وحكماً باستحقاقات انتخابية، شأن اهتمامه بالوزير سليمان فرنجيه (قبل أن يصير نائباً ووزيراً) على أثر المأساة التي طاولت عائلته عام ١٩٧٨ ولأسباب تتصل بالصدقة الطويلة التي جمعت

الأسد بجدّ فرنجيه الرئيس الراحل سليمان فرنجيه، وشأن اهتمامه بخطف مسلحين عام ١٩٨٧ النائب جان عبيد الذي جمعته به أيضاً صداقة عقيدية قديمة تعود الى مطلع الستينات، وشأن اهتمامه باستمرار علاقة الصداقة بالرئيس الياس الهراوي بعد مغادرته الحكم الى الحدّ الذي يجعل من الهراوي الشخصية اللبنانية الوحيدة تقريباً (سوى رئيس الجمهورية اميل لحود) التي كان يتلقى الأسد مكالماتها الهاتفية للمعايدة.

ورغم أن مشكلة جنبلاط مع الخطيب بانت الآن مطوية، الا أن انتقال السلطة في سوريا الى الدكتور بشّار الأسد يفتح باب التكهّن في مدى تأثر الواقع المحلي اللبناني بالتغيير الواسع النطاق هناك، متجاوزاً في سوريا الانتقال الدستوري للسلطة والحكم من الرئيس الراحل الى نجله، الى ما هو أبعد في تغيير أعمّ وأشمل وأبلغ دلالة على الحقبة السياسية المقبلة في ظل حكم بشّار، في الادارة والحزب والجيش. وأما مبعث التكهّن، فهو معرفة أي انتخابات نيابية ستقبل عليها البلاد بعد شهرين اذا كان لا بد من الأخذ في الاعتبار أن الرئيس السوري المقبل لا يقوم رموز الطبقة السياسية اللبنانية الحالية بمعيار واحد، ولا يسلم في تقديره لأدوار كل من هؤلاء في السنين العشر المنصرمة بموضوعية واحدة، ولا يتعامل بالضرورة معهم على قدم المساواة، ولا يعتقد حكماً أن هؤلاء جميعاً حلفاء صالحون لسوريا. على أن أحداً لا يتوهم من جهة أخرى بإمكان "تسريح" كل هؤلاء دفعة واحدة في ظل الاصرار على مراعاة المصالح السورية في لبنان، وحاجة دمشق الى أصدقاء لها في لبنان يساعدونها (اليوم خصوصاً وأكثر من أي وقت مضى) في مواجهة اسرائيل، عبر ضمان استمرار العلاقات اللبنانية - السورية على ما هي عليه.

يقود ذلك الى طرح السؤال الآتي: هل بين حلفاء دمشق، على أبواب انتخابات ٢٠٠٠، من يعوزه تدخّلها المباشر ومن مراجعها العليا، لانجاح نيابته، على غرار ما أوحاه جنبلاط؟

الواقع أن انتخابات ٢٠٠٠ أعدت مذ أقر قانون الانتخاب في كانون الأول الفائت في ظل معطيات مغايرة تماماً لتلك التي مهّدت لانتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦، كما ستدار عبر مراجع سورية ولبنانية غير تلك التي أدارت الاستحقاقين السابقين، سواء في دمشق (في ظل الرئيس الراحل وبمؤازرة نجله) بحصر هذا الملف برمته في يد رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية في لبنان اللواء الركن غازي كنعان أو في بيروت بحصره في يد المدير العام للأمن العام اللواء الركن جميل السيد. وهو أمر ينطوي على دلالات سورية بالغة الأهمية في تحديد الطبقة السياسية اللبنانية "الصديقة" لسوريا، بمقدار انطوائه على دلالات لبنانية مماثلة تتصل بدعم رئيس الجمهورية ومساعدته على الحكم بفريق عمل يستعد سلفاً لمرحلة انتقال السلطة في سوريا الى

بشار. وإن بدا في الظاهر أن الانتخابات استحقاق محلي لبناني بحت، مع أنه لم يكن كذلك في انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦.

على أن الطريقة التي اتبعت في تأليف اللوائح الانتخابية واستكمال معظمها حتى الآن، سواء تلك التي تولاهها كنعان في دوائر الأطراف (بقاعاً وجنوباً وشمالاً) أو تلك التي يعمل على استكمالها السيد في بيروت وجبل لبنان، تُنبئ إلى حد بعيد أي برلمان سينبثق من انتخابات ٢٠٠٠. وقد لا يكون المطلوب تغيير كل حلفاء دمشق بسبب انتقال الملف اللبناني إلى مسؤولين سوريين آخرين، أو بسبب انتقال السلطة في سوريا، بل ربما المطلوب إعادة ترتيب مواقع هؤلاء الحلفاء وأحجامهم المحلية وتحالفاتهم ومقدار تعاونهم مع عهد لحدود. ولذا فإن أهمية انتخابات هذا الصيف لا تكمن في القوة التي سيدخل بها إلى البرلمان الرئيس سليم الحص والوزيران ميشال المر وسليمان فرنجيه و"حزب الله" والنائب طلال أرسلان وحلفاؤه في دائرة بعبدا وعاليه، بل في واقع الحجم الذي سيكون عليه الرئيسان عمر كرامي ورفيق الحريري والنائب وليد جنبلاط، وأي موارد سيدخلون إلى المجلس الجديد؟

أما الرئيس نبيه بري، العائد بقوة أيضاً إلى البرلمان، فثمة خيط - غير وهمي - من التباين بينه وبين الحكم سستشير إليه نتائج الانتخابات في بيروت وبععبدا وعاليه. وستشير إليه كذلك العودة الحتمية لبري إلى رئاسة مجلس النواب.